النظريات النيوكلاسيكية و الحديثة في التجارة الدولية

المبحث الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

كما أسلفنا الذكر، التجارة الدولية تقوم في نظر التقليديين على اختلاف النفقات النسبية للإنتاج بين مختلف الدول، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف هذه النفقات ، وهذا يعني أن النظرية الكلاسيكية حددت لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لم تفسر أسباب قيامها، لهذا ظهر بعد ذلك العديد من الاقتصاديين المحدثين أمثال "**هابلر**" و "**ليونتييف**" إلا أن النظرية الكلاسيكية في مجموعها بقيت كما هي إلى أن جاء "**أولين**" معمما لمبادئ "**هكشر**" و مساهما بذلك في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية، والمكاسب الناتجة عنها وكيف يمكن الوصول إلى حالة التوازن.

المطلب الأول :نظرية نفقة الاختيار :HABERLER

لقد جاء **هابرلر** منتقدا الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة فقد فسر التبادل الدولي معتمدا في ذلك على فكرة نفقة الاختيار بدلا من النفقة التي تحدد على أساس العمل. [2]

فنفقة الاختيار أو كما يمكن أيضا تسميتها نفقة الاستبدال، الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأخرى والتي كان يمكن إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج والتي دخلت المجتمع نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها.

وبهذا فنفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح، وإنما هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.

[1]- جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية والدولية والتنمية، مرجع سابق ، ص29.
[2]- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر ، 2004، ص 17-19.

ويرى"**هابرلر**" أن نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها وبالرغم من **أن** "**هابرلر**" استطاع إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول. لذا جاءت بعد ذلك النظرية السويدية لسد هذا النقص

المطلب الثاني : نظرية وفرة عوامل الإنتاج:Hecksher- Ohlin

تتفق نظرية "**هكشر – أولين**" مع التقليديين في أن سبب التجارة الدولية يرجع إلى اختلاف النفقات النسبية، مظيفين إلى ذلك أن هذا الاختلاف يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وقبل أن نعرف ما تحتويه النظرية لا بأس بالتطرق لأهم الفرضيات التي قامت عليها:[1]

1- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد، فدوال الإنتاج بالنسبة لأي سلعة إذن واحدة في البلد الواحد, وقد تكون كذلك بين البلاد المختلفة وقد لا تكون.

2- السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.

3- إن أذواق المستهلكين معطاة، بحيث لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في هذه الأذواق ، وأن هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا من بلد لآخر .

4- نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في مختلف البلدان.

فقد رفض "**أولين**" الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية و المتمثلة في أن قيمة السلعة مرتبطة بالعمل المبذول فيها، كما اعتبر أنه من الواجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة، فكما جاء به التفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل ولكن فيما أنفقت عليها من عناصر الإنتاج.

كما بين" **أولين**" أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار السلع المنتجة والاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج حسبة يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو نذره هذه العوامل والذي بدوره ينعكس على أثمان السلع المنتجة.

وهكذا نجد دولا نتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.

[1]- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص 54.

فكل دولة ستتجه إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبي ، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول[1]

المطلب الثالث: لغز ليونتييف (Leontief): 1906-1966[2]

ألقت المحاولات العديدة التي قامت للتأكد من صحة تفسير نموذج **هكشر-أولين** ظلالا من الشك على مدى صحة النظرية عموما ومدى انطباقها على التيار الفعلي للتجارة الدولية.

ومن أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية وفرة عوامل الإنتاج، تلك المحاولة التي قام بها "**ليونتييف**" فقد قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الدولية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية **هكشر- أولين**، وهذا انطلاقا من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال ونذرة في عنصر العمل، فقد استخدم **ليونتييف** في اختباره أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في مجموعة من الصناعات الأمريكية وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، تقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال، وانطلاقا من هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال, لأن العامل الأمريكي يتمتع بتجربة و خبرة فان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذن فإن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

لقد برزت العديد من النظريات الحديثة الهادفة إلى تفسير أسباب قيام التجارة الدولية ومنافعها، وذلك على أيدي مجموعة من الاقتصاديين الجدد، أمثال :Findey, vernon, bosner, keesing ومن بين هاته النظريات نجد الآتي:[3]

المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري: Findley /Kierkovsky

هي إحدى المحاولات التي أخذت رأس المال البشري يعين الاعتبار، فما هو إلا نتيجة لاستثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بالحصول على عمالة ذات مهارة عالية من شأنها الزيادة في إنتاجية العمل.

---

[1]- زين حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص 20.

[2] - Alain Beitone ; Christiane dollo, Emmanuel Buison, Emmanuel le Masson « aide – mémoire – économie » édition Dalloz 2001,p299.

[3] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، مرجع سابق ، ص 32-35.

فالعمالة الماهرة ما هي إلا نتيجة لتلاقي عاملين أساسيين هما العمل ورأس المال، والنشاط التربوي الذي من شأنه جعل العمال غير الماهرين عمالا ماهرين, يعتمد على ما يسمى برأس المال التربوي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه فإن البلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا, سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، بالمقابل البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا, سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

المطلب الثاني: نظرية مهارة العمالة والتخصص: Keesing

حسب **Keesing** العمالة ليست إلا عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات.

فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط:

العلماء والمهندسون، التقنيون والمصممون الصناعيون، الإطارات الأخرى، القيادات, عاملوا الآلات والكهرباء، البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة، المنظفون بالمكاتب العمال غير الماهرين أو شبه الماهرين.

فالولايات المتحدة لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى, و تشير الأعمال التي أجرها **Keesing** إلى أن نموذج "**هكشر أولين**" وبالاعتماد على الأرصدة المسماة أرصدة عاملية, قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات لكن شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

المطلب الثالث : نظرية التكنولوجيا والتخصص:

من بين الفرضيات التي قام عليها نموذج "**هكشر أولين**" تلك التي تقتضي بأن جميع البلدان يمكنهم إنتاج نفس السلع، حيازة كافة أنواع التكنولوجيا اللازمة لصناعتها، ومن أجل تجاوز هذه الفرضية والي تعتبر التكنولوجيا من الأشياء المنتشرة، يمكن إدخال التطورات التكنولوجية والسلع الجديدة التي تظهر في السوق ضمن العناصر التي تحدد المبادلات، وقد عالجت نظرية "**التكنولوجيا الجديدة**" هذا العنصر بصورة وافية.

المطلب الرابع : نظرية الفجوة التكنولوجية والصادرات:Bosner

لقد اعتمد **Bosner** وهو بصدد تطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على ملاحظته المتمثلة في أن المؤسسة التي تقوم بإنتاج سلعة جديدة، يمكنها أن تستفيد من احتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن

تنافسها مؤسسات أخرى من خلال إنتاجها لسلعة مماثلة لها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية جديدة. فحسب هذه النظرية العنصر المحدد للتجارة الدولية يمكن في الفجوة التكنولوجية الموجودة بين البلدان، حيث أن البلدان المتقدمة تقوم بتصدير السلع ذات الكثافة من حيث التكنولوجيا الجديدة.

المطلب الخامس: نظرية دورة حياة المنتوج:Vernon

يرتكز **Vernon** في نظريته على السلع الجديدة وعلى مراحل دورة حياتها، فهو يربط بين تطور طبيعة السلعة خلال دورات حياتها وبين التطورات التي شهدها في التجارة الدولية فحسب **Vernon** السلعة تمر بأربعة مراحل خلال حياتها وهي مرحلة البروز، مرحله النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدني.

ففي المرحلة الأولى نجد أن السلعة تكون كثيفة التكنولوجيا، وأن تنميتها وإنتاجها على نطاق واسع يتطلبان كثافة قوية في رأس المال، فهذه المرحلة لا تتولد عنها تجارة دولية، حيث يتم إنتاج السلعة في البلد الأصل التي اخترعت فيه.

أما المرحلة الثانية فتتميز ببروز وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركائه المتطورين، أما خلال المرحلة الثالثة والرابعة، فإن الأمور تنقلب حيث يصبح البلد المخترع مستوردا والبلدان المتطورة لا الأخرى مقلدة ومصدرة للسلعة، ويعود هذا الانقلاب إلى الأسباب الموالية:

- خلال الدورة الأخيرة من حياة السلعة تتخلى المؤسسة المخترعة عن إنتاجها لتتوجه نحو سلع جديدة.
- الطلب الوطني يكون قد وصل إلى نقطة الشبع، وإشباع الطلب الفائض يتطلب إستراد من دولة أخرى بالمقابل يكون هناك طلب جديد يخلق على السلعة الجديدة.

المطلب السادس: فرضية الطلب النموذجي:LINDER

تبعا **للندر** فإن شروط الإنتاج ليست مستقلة عن شروط الطلب، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب,كما أن شروط الإنتاج يؤثر عليها أساسا الطلب الداخلي.

فالركيزة الأساسية للإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي والذي يجعل سلعة ما قبلة للتصدير وهو الطلب المحلي النموذجي، وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.